اعتراف إدارة بايدن بحصانة ابن سلمان سياسة سيئة وقانون سيء

انتقدت منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي (DAWN)، اعتراف إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بحصانة ولي العهد محمد بن سلمان، واعتبرته نتائج سياسة سيئة وقانون سيء.

وقالت المنظمة إن اعتراف إدارة بايدن بأن ولي العهد يعتبر رئيس الحكومة في السعودية ما يعني منحه الحصانة من الملاحقة القضائية في الدعوى المرفوعة ضده بتهمة قتل جمال خاشقجي يعد خطأً سواء من ناحية القانون أو من ناحية السياسة.

تسعى الدعوى القضائية التي رفعتها المنظمة مع أرملة خاشقجي خديجة جنكيز في محكمة المقاطعة الفيدرالية إلى تحميل محمد بن سلمان و 20 من المتهمين الآخرين مسؤولية القتل بموجب القوانين الفيدرالية وقوانين الولاية.

قالت سارة لي ويتسن: "قرار إدارة بايدن باقتراح منح الحصانة لمحمد بن سلمان في قضيتنا كان إجراءً انتقائيًا غير ضروري ولن يؤدي إلا إلى تقويض أهم إجراء للمساءلة عن جريمة خاشقجي الشنيعة".

وأضافت: "إنه لأمر أكثر من مثير للسخرية أن الرئيس بايدن هو من يجعل محمد بن سلمان يفلت من المساءلة وهو نفسه الذي وعد الشعب الأمريكي بأنه سيفعل كل شيء لمحاسبة بن سلمان. حتى إدارة ترامب لم تفعل ما فعلته إدارة بايدن".

قدمت إدارة بايدن اقتراحها بمنح الحصانة إلى المحكمة اليوم، والذي يعد تقليديًا أمرًا حاسمًا في المحكمة. حتى هذا الوقت، ظلت إدارتا ترامب وبايدن خارج الدعوى المدنية المتعلقة بقتل خاشقجي.

تزعم الدعوى القضائية التي رفعتها منظمة (DAWN) أن محمد بن سلمان والمتآمرين معه أمروا باختطاف وتعذيب وقتل وتقطيع أوصال خاشقجي وإخفاء رفاته بغرض إسكاته ومنعه من مواصلة جهوده في الولايات المتحدة كصوت لإرساء الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، بشكل أساسي في إطار عمله كمدير تنفيذي لمنظمة (DAWN)، المنصب الذي شغله حتى مقتله.

لم توافق إدارة ترامب ولا إدارة بايدن من قبل على مطالب الحكومة السعودية باقتراح منح الحصانة لمحمد بن سلمان في دعاوى قضائية متعددة مرفوعة ضده في الولايات المتحدة.

في مارس/آذار، ذكرت تقارير أن محمد بن سلمان رفض لقاء الرئيس بايدن وطلب بايدن زيادة إنتاج النفط السعودي ما لم تمنحه إدارة بايدن حصانة من الدعاوى القضائية.

وفي 1 يوليو/تموز، أصدر قاضي المحكمة الجزئية جون بيتس، الذي ينظر في القضية، موعدًا نهائيًا في 1 أغسطس/آب لإدارة بايدن لتقديم بيان مصلحة بشأن ما إذا كان يجب منح محمد بن سلمان الحصانة السيادية.

قبل رحلة الرئيس بايدن للقاء محمد بن سلمان في الرياض، طلبت الإدارة من القاضي بيتس تمديد الموعد النهائي، ومنحت المحكمة التأجيل الأول حتى 3 أكتوبر/تشرين الأول.

في 27 سبتمبر/أيلول، قبل أيام فقط من الموعد النهائي في 3 أكتوبر/تشرين الأول لتعطي إدارة بايدن رأيها في الحصانة، أصدر الملك سلمان أمرًا ملكيًا غير مسبوق ينص على استثناء للمادة 56 من النظام الأساسي للحكم، والتي تنص على أن الملك يشغل منصب رئيس الوزراء.

الأمر الملكي يعين محمد بن سلمان رئيسًا للوزراء، في محاولة واضحة للحصول على حصانة "رئيس

الحكومة".

في 30 سبتمبر/أيلول، طلبت وزارة العدل الأمريكية تأجيلًا لمدة 45 يومًا للرد على مسألة الحصانة، مشيرة إلى "الظروف الجديدة" لتعيين محمد بن سلمان كرئيس للوزراء.

وفي الخامس من أكتوبر/تشرين الأول، أعلنت الحكومة السعودية أنها ستخفض إنتاج النفط في اجتماعها مع الدول الأعضاء في أوبك، وهو ما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه ازدراء لطلبات الولايات المتحدة لزيادة الإنتاج لوقف ارتفاع أسعار النفط.

قالت سارة لي ويتسن: "من المستحيل قراءة تحرك إدارة بايدن اليوم على أنه أي شيء أكثر من استسلام لأساليب الضغط السعودية، بما في ذلك خفض إنتاج النفط وليّ أذرعنا لمنح محمد بن سلمان الحصانة بهذه الحيلة الزائفة".

وأضافت: "كان على بايدن، بدلًا من مكافأة محمد بن سلمان بالإفلات من العقاب على جرائمه الوحشية، أن يدافع عن القيم الأمريكية والمبادئ القانونية".

في حين تمتد الحصانة عادةً لتشمل رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ووزراء الخارجية، فإن السعودية هي ملكية مطلقة حيث تتركز جميع السلطات في يد الملك.

كان الأمر الملكي بتعيين محمد بن سلمان رئيسًا للوزراء تعديلًا غير مسبوق واستثنائي ومؤقت للنظام الأساسي الذي يجعل الملك رئيسًا للوزراء، ويقتصر سريانه على فترة بقاء محمد بن سلمان وليًا للعهد.

وقالت المنظمة إنّ قرار منح الحصانة هو خدعة مكشوفة ومبطنة بسوء نية ومصممة ليس لإضافة دور جوهري إلى مسؤوليات محمد بن سلمان، ولكن حصريًا لمنح حصانة لمحمد بن سلمان من الدعاوى القضائية.

تشمل دعوى منظمة (DAWN) مدّعى عليهم من كبار مستشاري محمد بن سلمان الذين لعبوا دورًا مهمًا في تخطيط جريمة قتل خاشقجي، منهم سعود القحطاني واللواء أحمد عسيري.

ولقد انضموا إلى محمد بن سلمان في تقديم طلب لرفض الدعوى المرفوعة ضدهم. ستستمر الدعوى القضائية التي رفعتها منظمة (DAWN) ضد المتآمرين مع محمد بن سلمان بغض النظر عما إذا كان محمد بن سلمان قد

نجح في التهرب من الولاية القضائية أم لا.

قالت سارة لي ويتسن: "سواء نجح محمد بن سلمان في الهروب من هذه الدعوى أم لا، فإننا سنستخرج كل الأدلة من خلال الدعوى المرفوعة ضد المتهمين الآخرين حول دوره في جريمة القتل. فليحاول قدر ما يستطيع، لن ينجح في دفن جريمته".